الفصل الحادي عشر

العلاقات المكانية بين مراكز العمران الريفي

مقدمة :

أولاً : المفهوم الإقليمي العلاقات المكانية

ثانياً : الريف في الإقليم المتكامل

١. مفهوم الإقليم وأنواعه

١١. كيفية دراسة العلاقات المكانية للريف

ثالثاً : بعض الوسائل المستخدمة في قياس العلاقات المكانية

١. قياس مجال الجاذبية

٢. نظرية التفاعل

٣. تحديد الأقاليم الفعلية لمراكز العمران الريفي

٤. مجال نفوذ المدينة لإقليمها والعلاقات المكانية بينهما

ثالثاً : العلاقات المكانية ومجالها الجغرافي

٤. العلاقات المكانية بين المحلات العمرانية الريفية والحضر

٥. ديناميكية العلاقات المكانية بين المدينة والمحلات العمرانية الريفية

٦. ديناميكية العلاقات المكانية بين المدينة وريفها

أولاً : العلاقات الإدارية

ثانياً : العلاقات الاقتصادية

ثالثاً : العلاقات السكانية

رابعاً : العلاقات الصحية

خامساً : العلاقات الاجتماعية

سادساً : العلاقات التعليمية

سابعاً : العلاقات المالية

ثامناً : العلاقات الثقافية

تاسعاً : الخدمات الزراعية

عاشراً : الخدمات البيطرية أثر العلاقات المكانية على استخدام الأرض

مقدمة

تهدف دراسة العلاقات المكانية بين مراكز العمران الريفي إلى إظهار مدن الترابط بين المراكز العمرانية بعضها البعض ، وذلك لأن الجغرافية علم العلاقات المكانية ، وأن المفاهيم المتكاملة للجغرافي وعملياته ترتبط بالتنظيمات المكانية والتفاعل المكاني ، تمثل دراسة العلاقات المكانية عنصراً أساسياً في الدراسات الجغرافية ، والعلاقة بين الريف والحضر كانت قديماً ضعيفة نسبياً ، رغم أن المدينة كانت تعتمد على الريف اعتمادًا كلياً ، ولكن تعدلت العلاقة بينهما مع عصر الصناعة والتجارة ، وتختلف العلاقات المكانية من وقت لأخر إذ تعتمد اعتماداً مباشراً علي الدراسة الحقلية ، ثم بيانات التعداد ، وقد يكون من الصحيح أنه مع قصر المسافة بين المدينة والقري المجاورة يزداد حجم الاتصال ، وتزيد جاذبية المدينة مع صغر حجم القري المجاورة .

والأصل في العلاقة بين المدينة والريف علاقة تكاملية ، فالمدينة قلب ونواة الأقاليم الريفي الذي يتبلور حولها ، والعلاقة متبادلة وليست من جانب واحد ، فإذا كانت المدينة تغزو الريف بحضارتها ونفوذها وتعمل على تحضر الريف بالتدريج (تأثير إيجابي) ، فإن الريف أثره على المدينة أيضاً (تأثير سلبي) ، فالمهاجرين الريفيون يحملون معهم طريقة حياتهم لفترة طويلة ، وهو ما يسمى (تريف أطراف المدينة) .

ففي الماضي كانت العلاقات المكانية بين المراكز العمرانية تكاد تكون معدومة بسبب بساطة الحياة الاقتصادية وعدم التقدم في وسائل المواصلات ، لذا عاش كل مركز عمراني فيما يشبه العزلة الجغرافية ، ولكن مع تقدم الحياة الاقتصادية ووسائل المواصلات ازدادت العلاقات بين المراكز العمرانية لدرجة أصبحت معها هذه العلاقات من أهم عوامل تقدم ونمو المراكز العمرانية وعلامة من علامات الحياة فيها

أولاً : المفهوم الإقليمي العلاقات المكانية

الإقليم كلمة مشتقه من المعرفة الخاصة للمناطق الجغرافية وتباينها وتوزيعها على سطح الأرض . ومعنى هذا إن الإقليم هو (أية مساحة من الأرض يتم تحديدها وفقا لمعايير قياسية تظهر تجانسها وتمتلك خاصية التجاذب والانسجام للظواهر الموجودة بعضها مع بعض الأخر) ، وبهذا يختلف الإقليم (Region) عن المنطقة (Area) التي تشير إلى جزء من الأرض بدون إن يكون فيها ما يشير إلى التجانس بين أجزائها .

وقد تأثرت الجغرافية بكتابات **فيدال دي لابلاش** الجغرافي الفرنسي وكذلك كتابات **هتنر** عن الدراسات الإقليمية ولذلك بقيت المناقشات حادة وغير مستقرة عن الإقليم حتى ظهور **هارتشون** في كتبة (طبيعة الجغرافية) ، وهناك دراسات عن الإقليم ، ولكن دون إن يكون للجغرافي دخل فيها كالتخطيط الإقليمي.

لقد اختلف الجغرافيون حول الدراسة الإقليمية ، وكان الهدف متشابها لدى الجميع إذ يتضمن الوصول إلى شمولية كاملة لدراسة حيز من الأرض ، ويمكن تمييز طريقتين لدراسة الإقليم:

١. **الطريقة الأولى** : تهتم باختيار المناطق بمقدار ما يظهر بينها من التجانس والارتباطات الداخلية والعلاقات المشابه الخارجية التي تربطها مع الإقليم الأخر .

٢. إما **الطريقة الثانية** : فتهتم بدراسة العلاقات بين العمليات Processes والظاهرات ، واكتشاف مقدرا ما يطرأ على العمليات من تحويرات في أماكن معينة ، وتسمى الطريقة الأولى بالطريقة الإقليمية بينما تسمى الطرقة الثانية بالطريقة الموضوعية ، ولم يؤكد الجغرافيون على طريقة واحدة منها وإنما اعتبروا الطريقتين مهمتين لتطوير الدراسة الإقليمية .

وعلى ضوء ذلك يظهر السؤال الأتي عند دراسة الإقليم ، وهو ما هي الاعتبارات الجغرافية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند الدراسة الإقليمية ، ويمكن إجمال واختصار تلك الاعتبارات بما يأتي:

- اختبار المعيار عن دراسة الإقليم لتحديد العلاقات المكانية وما ينتج منها من إشكال التجانس بين أجزائها لتوضيح صورة الإقليم .
- استخدام التصنيف في الدراسة الإقليمية لتوضيح صورة الإقليم .
- دراسة خصائص الإقليم التي يمكن الحصول عليها عن طريق الملاحظة والاستقصاء.
- كما ان استعمال المعايير لتحديد الإقليم قد أعطى العلم الجغرافية الإقليمية ميزة تطبيقية مهمة لتنفيذ التنمية الإقليمية وتطبيق عدالة التوزيع المكاني للمشاريع الاقتصادية العامة في الإقليم .

وهناك نوعان من الإقليم معروفة لدى الجغرافيين وهما :

أ- **الإقليم المستقطب** Polarzed Region **(أو الإقليم الوظيفي** Functional Region) : وفي هذا الإقليم لايعني التجانس فيه يمثل شاء وضعية لخصائص بنيوية جغرافية ولكن يرجع التجانس إلى العلاقات المكانية المتشابهة أو الوظائف التي تظهر بين الأجزاء التي يتكون منها الإقليم مثل وكما ابتعدنا عن هذا القلب تبدأ وظيفتها التجارية بالهبوط وخاصة عند هوامش المدينة حيث تختفي فيها العلاقات الوظيفية .

ب- **الإقليم التنموي** Programming Region : إن هذا الإقليم قد اتخذ منه مكاناً جغرافياً تنفذ عليه خطط تنموية ذات أهداف معينة ، وأفضل مثل على ذلك الوحدات الإدارية أو الأقاليم المخططة.

ثانياً : الريف في الإقليم المتكامل

تمثل دراسة العلاقات المكانية والجغرافية عنصراً أساسياً في كل الدراسات الطبوغرافية ويهتم جغرافي الريف بعد الفراغ من تحليل

عناصر البيئة الريفية من الداخل بإبراز العلاقات الإقليمية للريف داخل إقليم أكبر يتكامل معه بالطبع ، إذ أن الحياة الريفية أحد مظاهر الحياة البشرية على سطح الأرض ، تدخل العلاقات الجغرافية السابقة تحت عدة مجموعات منها العلاقات السكانية والعلاقات المكانية أو المواصلات – والعلاقات الوظيفية ، وهي أهمها ، إذ تشمل الاقتصادية المتعلقة بالأسواق والمرافق التجارية ، وتشمل الخدمية والإدارية الحكومي منها والأهلي ، وتقتضي هذه الدراسة تحليل ثقل الحضر والريفي تلك المنشآت الخدمية وما يتطلبه منها ، ودرجة قوة العلاقات القائمة عليها ، وتوجد بالضرورة علاقات متعددة بين الريف والحضر المتصل به (داخل مساحته أو خارج تلك المساحة) كما توجد علاقات بين المناطق الريفية المتجاورة بعضها البعض ، وسوف نعرض لهذا الجزء من ثلاثة عناصر :

مفهوم الإقليم وأنواعه ، ثم كيفية دراسة العلاقات الإقليمية للريف ، والطرق المستخدمة في ذلك .

١. مفهوم الإقليم وأنواعه

هناك جدل وعدم اتفاق بين الجغرافيين حول مفهوم الإقليم ، بل وحتى وجود الإقليم أو عدمه فالبعض يعتبر الإقليم مجرد مساحة من سطح الأرض متجانسة المظاهر الطبيعية والبشرية أو هو وحدة مركبة تضم إزاء متباينة وإن كانت مترابطة ، أي هو وحدة داخل إطار من التنوع ويذهب البعض إلى أن الإقليم كائن عضوي متكامل ، وفي الجانب الآخر يرى البعض أن الإقليم لا يوجد إلا في ذهن الجغرافي ولا يعدو أن يكون وسيلة ملائمة يستخدمها الجغرافي ، ومن المهم هنا أن نؤكد أن الاختلافات الإقليمية قائمة فعلاً وهي موضوع الجغرافية الإقليمية وقد يوجد الإقليم محددًا واضحًا يسهل تحديده على الخريطة

وقد لا يكون كذلك فيبحث عنه الجغرافي ويرسم له تقسيمات مصطنعه لتسهيل دراسته .

ويختص هذا الجزء بتقسيم العلاقات الجغرافية بين المنطقة الريفية المدروسة وبين إقليمها الكبير الذي يضمها ، وطبيعي أن يضم الإقليم الكبير عناصر غير ريفية (المدن والمناطق الإنتاجية غير الريفية) كما قد يضم مناطق ريفية غير تلك المدروسة ولذلك تدرس هنا علاقة المنطقة الريفية بالريف المجاور ، ثم علاقة الريف بالمناطق الحضرية المرتبطة بها

وتتباين الأقاليم كثيراً في إطارها المساحي وفي محتواها وعدد الأسس التي تقوم عليها أو الظاهرات التي تدرس فيها ، ويقسم **بيتر هاجت** Haggatt الإقليم إلى ثلاث فئات :

أ- **إقليم الظاهرة الواحدة .**

ب- **الإقليم متعدد الظاهرات :** وينقسم إلي :

❖ إقليم عقدي أو وظيفي وهو الذي ينتظم حول عقدة وظيفية لها علاقاتها الواسعة .

❖ إقليم شكلي وهو الذي تنشأ به أو تتجانس فيه جميع أجزاء الظاهرات المدروسة .

ت- **الإقليم الكلي أو الشامل :** وتتناول فيه مساحة ما في جميع محتوياتها لكنه يختلف في حيزه المساحي من الوحدات المحلية الصغيرة إلى المراكز والمحافظات والدولة ككل ، أو أكبر من ذلك على هذا الأساس فإذا كانت المنطقة الريفية متشابهة الخصائص فإنها تعد إقليمًا مجددًا متعدد الظاهرات وقد يكون بداخله أكثر من إقليم ، ولا تعنى بالدراسة هنا الأقاليم الداخلية بالمنقطة ذاتها ، وإنما يعنى بدراسة الريف داخل إقليم شامل فيه البؤر العقدية المتمثلة في المدن وأقاليمها وفيه الأقاليم الريفية المجاورة .

٢. كيفية دراسة العلاقات المكانية للريف

تتضمن دراسة العلاقات المكانية نوعين من العلاقات : علاقات بين الريف والحضر، علاقات بين الريف والريف المجاور وأيا ما كانت العلاقة فلا بد من دراية ثلاثة أبعاد :

أ- تقييم درجات النقل والأهمية بين طرفي العلاقة بين الريف والحضر ، أو الريف وذلك من حيث النقل الاقتصادي والسكاني والوظيفي ، وإبراز علاقات التفاعل أو الأخذ والعطاء ويقتضي هذا تحليل المرافق الوظيفية في الريف ومدى كفايتها وتناسبها مع احتياجات سكانه ، والثقل الوظيفي للحضر ، ودرجة كفايته للإقليم التابع له .

ب- أنواع العلاقات القائمة بين هذين الطرفين ، فقد تكون هناك علاقات اقتصادية أهمها حركة الأيدي العاملة ، وتأثير الأسواق الأسبوعية وعلاقات التوزيع خدمية يدخل في نطاقها العلاقات الإدارية من حيث التبعية والمرافق الإدارية واختلاف أو اتفاق نطاقات نفوذها كما يدخل فيها العلاقات الثقافية المتعلقة بنفوذ المدارس والمعاهد بأنواعها والعلاقات الصحية والترفيهية ، وقد يتم تنظيم بعض تلك العلاقات من خلال النظم الرسمية الحكومية وقد يتم بعضها من خلال مبادرات أهلية ، وعادة ما يعبر نمط توزيع المرافق الخدمية الأهلية عن القيمة الفعلية للمكان أكثر من تعبير التنظيم الرسمي لها .

ت- الطرق التي تمارس خلالها تلك العلاقات عادة ما تتمخض العلاقات عن حركات سكانية بين الأقاليم وذلك في حركة التفاعل أو الأخذ والعطاء وتقوم الطرق والمواصلات بتيسير تلك التحركات وهي تمثل في الواقع المظهر الحي للعلاقات المكانية .

ثالثاً : بعض الوسائل المستخدمة في قياس العلاقات المكانية

يقصد بإقليم مراكز العمران الريفي مناطق نفوذ هذه المراكز أو أقاليمها الوظيفية . وتألف الإقليم الوظيفي من عدة طبقات متراصة فوق

أو داخل بعضها البعض ، تمثل كل طبقة منها خدمة أو نشاط أو علاقة تصل بين المدينة وريفها . وليس من الضروري ، أو الممكن ، أن تتفق حدود كل طبقة مع الأخرى بل هناك تفاوت في الامتداد والاتجاه إلا أن المجموع العام لانتشار هذه الخدمات يمثل إقليم المدينة أو إقليم مراكز العمران الريفي ، ويتباين شكل الأقاليم من مكان لأخر ، لقد تعددت الدراسات النظرية التي سعت لتحديد مدى امتداد واتجاه الأقاليم النظرية لمراكز العمران الريفي ومن أهم هذه الدراسات :

١. قياس مجال الجاذبية [١]

تقوم فكرة الجاذبية على أساس أن الثقل الخدمي للمدينة أو المركز الريفي عمومًا يمثل قوة جذب للظهير الريفي الذي يخدمه وذلك من خلال مجموعة من العلاقات التي تنشأ بينهما ، وما يحدد مجال هذه الجاذبية هي المسافة بين المركز الخدمي والريفي ، فبديهي أن اقتراب المسافة يزيد الجاذبية كما تتحدد قوة الجذب وفق القانون العام للجاذبية ، بالنسبة العكسية بين كتلة المركز الخدمي بين المدينة و القرية ، ويقصد بالكتلة هنا الحجم السكاني لهما ، فمن ثبات المسافة بين القرية والمدينة ، كلما قل عدد سكان القرية كلما زادت جاذبية المدينة لها والعكس ، ولذا فإن تحديد مجال الجاذبية بصفة عامة يمكن أن يتم بناء على العلاقة بيم المسافة الريف والحضر من جانب ، وبين الحجم السكاني لكل منهما من جانب آخر .

ومن الأساليب التي تحقق تلك العلاقات معادلة نقطة الانقطاع break point والتي وتأخذ معادلة الشكل التالي :

---

[١] تطبيق معادلة درجة التفاعل = (س أ × س ج) ÷ م٢ حيث أن

س أ = عدد سكان القرية الأولى س ج = عدد سكان المدينة الثانية م٢ = مربع المسافة بينهما بالكم.

$$\text{ن} = \frac{\text{م}}{\sqrt{\frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} + ١}}$$ حيث أن :

ن هي نقطة الانقطاع بالكيلو متر :

س أ = عدد سكان المدينة .

س ب = عدد سكان القرية .

م = المسافة بين القرية والمدينة بالكيلو متر .

ويمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية على أساس نقطة الانقطاع بينهما وبين المدينة وما يترتب على ذلك من درجة جاذبية المدينة لهذه القرى ، ويبدأ قياس نقطة الانقطاع من القرية إلى المدينة ومعنى هذا أنه إذا تساوت المسافة بين قريتين والمدينة ونقص الرقم الدال على نقطة الانقطاع في أحدهما فإن ذلك يدل على زيادة جاذبية المدينة لها حيث ستكون هناك مسافة أكبر من القرية تجاه المدينة محذوفة ، والعكس إذا زاد رقم الانقطاع .

يمكن تحديد درجة مركزية موقع المراكز الخدمية الريفية أو الحضرية بالنسبة للمناطق التي تخدمها ومعروف أنه كلما توسط ذلك المركز إقليمه الخدمي أو اقترب من ذلك كلما تمتع عدد كبير من المحلات العمرانية الريفية بميزة سهولة الوصول إليه والحصول على خدماته ، ويكون الوضع خلاف ذلك إذا كان موقع المركز الخدمي متطرفًا .

٢. نظرية التفاعل Interaction Model :

وتعتمد هذه النظرية على قانون الجاذبية The Gravity Model لنيوتن الذي ينص على أن القوة الكامنة للجاذبية بين جسمين تزداد

بازدياد كتلتيها وتقل بازدياد المسافة الفاصلة بينهما ، ويمكن قياس الجذب بين مراكز الاستيطان رياضياً من خلال الصيغة التالية :

حيث : ث = درجة التفاعل .

ح س = حجم سكان المدينة س

ح ص = حجم سكان المدينة ص

م = المسافة بين المدينتين

$$ت = \frac{ح\ س \times ح\ ص}{م^{٢}}$$

وتطبق هذه المعادلة على المدينة التي تشكل العاصمة الإدارية للمركز وتمثل المركز الإداري والتعليمي والسياحي والصحي الأكبر ، ومن خلال تحليل القيم نلاحظ أن أقوى العلاقات تربط المدينة وقراها ، ويرجع ذلك لكبر الحجم السكاني المدينة وقصر المسافة بينهما حيث لا تزيد الرحلة الزمنية عن ساعة بينهما ، ويتضح من خلال ذلك قوة النفوذ الإقليمي للمدينة التي يقصدها الكثير من سكان الريف حولها لتلبية احتياجاتهم التسويقية والعلاجية والوظيفية والتعليمية والترفيهية ، وكذلك الأمر بالنسبة لمدينة الطائف التي سجلت علاقة قوية ، ويرجع ذلك لكبر الحجم السكاني وتقاربها الشديد ويدلل هذا على الأهمية الوظيفية .

والطريقة المستخدمة لقياس درجة التفاعل يتم عمل مجموعة من الدوائر المتتالية والتي تتباعد محيطاتها بمساحات منتظمة عن المركز ويمكن حصر عدد المحلات المستفيدة في كل مجال أو مسافة ويتضح قيمة هذه الوسيلة إذا تعددت المراكز الخدمية بالإقليم ، وبالتالي تتقاطع دوائر النفوذ وتتضح التبعية النظرة لكل مركز خدمي ، ومن الشائع في دراسات الريف أن معظم الأسر الريفية لا تنتقل أكثر من ١١ – ١٢ كم لكي تحصل على الخدمات الأساسية من المركز التجاري المجاور .

ويمكن تبرير ضعف قيم التفاعل بين مدن المنطقة الكبرى وبقية مراكز الاستيطان البشري فيها إلى انخفاض عدد السكان في معظم مراكز الاستيطان مقابل الحجم السكاني الكبير لسكان المدن الكبرى وإلى كبر المسافة بينهما مما يجعل لمراكز الأصغر تقع ضمن نفوذ وجذب عواصم المحافظات ومقر المراكز الفرعية لتلبية احتياجاتها الوظيفية والتسويقية .

٣. تحديد الأقاليم الفعلية لمراكز العمران الريفي

يمكن الاستدلال على العلاقات الوظيفية الفعلية التي تربط مراكز العمران الريفي ببعضها من خلال ملاحظة بعض المتغيرات المؤثرة فيها ، فكثافة وكفاءة الطرق في بعض أجراء المنطقة يدلل على قوة العلاقة بين مراكز العمران فيما بينها ، وكذلك توفر الخدمات التي ينعكس على زيادة الثقل الوظيفي والأهمية المركزية للمحلات العمرانية الريفية ، وبالتالي زيادة علاقاتها الوظيفية بما حوله .

وغالباً ما تتأثر هذه العلاقات بعامل التحاور الجغرافي وسهولة وصول ، فمراكز العمران الريفي المحرومة من بعض الخدمات يسعى سكانها للحصول عليها من أقرب المدن الكبرى لهم خصوصاً إذا غطيت المنطقة بشبكة من الطرق المعبدة ، فمثلاً ترتبط المدينة وإقليمها الريفي مع بعضها بشبكة جيدة من طريق المواصلات القديمة والحديثة فارتبطت ببعضها بعلاقات وظيفية تأخذ النمط المتجمع ، كما إن تحديد أقاليم نفوذ المدن يعتمد على توزيع الخدمات والمرافق المختلفة التي تقدمها بقصد تحديد مراكز الثقل الوظيفي التي تعد بؤراً لجذب العلاقات الوظيفية بين مراكز العمران الريفي ، وبالتالي تحديد كل المساحات التي تصلها نتائج هذه الوظائف والخدمات التي تمتد بها أقاليمها الريفية .

٤. مجال نفوذ المدينة لإقليمها والعلاقات المكانية بينهما

ويقصد بها معرفة نفوذ المدينة وقدرتها على الجذب والتفاعل مع ما حولها من القرى ، وذلك لأن المدينة هى مركز للخدمات المركزية والتى تجذب إليها سكان المناطق المجاورة ، من خلال تطبيق معادلة درجة التفاعل ومعادلة نقطة الانقطاع لمعرفة المسافة بين القرية والمدينة من جانب ومعرفة الحجم السكانى لكل منهما من جانب آخر ، على اعتبار أنه كلما طالت الرحلة بين القرية والمدينة كلما قلت جاذبية المدينة للقرية والعكس صحيح ، وذلك لاعتماد هذه القرى على مدينة كلابشة المنشأة حديثاً فى العديد من خدماتها.

١- نقطة الانقطاع هى النقطة التى تنتهى عندها مدى جاذبية المدينة للقرية ، والعكس صحيح ، فإذا قل مقدار الناتج (مسافة نقطة الانقطاع) دل ذلك على مدى جاذبية المدينة لهذه القرية ، والعكس صحيح إذا زادت هذه المسافة بشكل ملحوظ دلت على انعدام الجاذبية الواضحة تماماً بين المدينة الأم وبين نواحى إقليمها خصوصاً القريبة منها ، وأن هذه المسافة أصبحت الآن عامرة بالامتدادات العمرانية بالقرية والمدينة ، وفى حالة ثبات المسافة بين القريتين والمدينة ، حيث يلعب الحجم السكانى دوراً بارزاً فى مدى جاذبية كل منهما للمدينة ، حيث تكون هناك مسافة أكبر مخدومة بها من القرية الكبيرة ، لأن كثيراً من المصالح والخدمات الإدارية والمعيشية لا تتوفر إلا فى القرى كبيرة الحجم مما يدفع القرى الأصغر حجماً إلى الارتباط أكثر بالمدينة الرئيسة .

٢- وقد يرجع ذلك إلى صغر حجم مساحة المنطقة ومركزية حاضرتها ، ووجود شبكة الطرق ، ووفرة المواصلات وبعض الوظائف الخدمية الأساسية التى تؤديها القرى المجاورة مما يقلل اعتمادها على المدينة وهذا من شأنه توضيح ما يلى :

أ- إمكان تقديم الخدمات بشكل أيسر للمواطنين فى موطنهم الجديد من الخدمات التى حرموا منها من قبل وأعاقت طبوغرافية بلادهم القديمة استفادتهم الكاملة من القليل المتاح منها من حيث الكم والكيف والتعرف على طبيعة التغيرات التى أحدثتها هذه الخدمات ، ومدى استفادتهم منها ، ولكن يمكن الاستدلال من بعض البيانات المتاحة عن مدى تجاوبهم مع الخدمات التى وتوفرها الدولة ، ومدى مساهمتهم فى تنمية مجتمعهم .

ب- ازدياد درجة العلاقات المكانية بين المدينة والقرى ، وبقية المراكز الريفية الأخري نتيجة لتقارب المسافات وأتساع السهل الفيضى الخصب ووفرة الطرق الجيدة ، هذا بجانب ازدياد سلطة الإدارة المحلية وتدخل السلطات الإدارية فى تنظيم وتوجيه مختلف النواحى الاجتماعية والاقتصادية بالقرى .

رابعاً : العلاقات المكانية ومجالها الجغرافي

وبناءً علي ما تقدم يمكن توضيح مجموعة من العلاقات المكانية المتداخلة والمتشابكة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة موضوعات رئيسية من العلاقات هما :

- ✓ العلاقات بين المحلات العمرانية الريفية والحضر
- ✓ العلاقات المكانية بين الحضر والمحلات العمرانية الريفية .
- ✓ العلاقات المكانية بين المحلات العمرانية الريفية وبعضها البعض .

وفيما يلي دراسة تفصيلية لتلك العلاقات :

٧. العلاقات المكانية بين المحلات العمرانية الريفية والحضر

تعد المدينة هي العاصمة الإدارية و تتجمع فيها كافة الخدمات المركزية ، مثل الإدارات والمصالح الحكومية المختلفة والمصانع المتنوعة الموجودة في المدينة ، وورش إصلاح السيارات ، بالإضافة إلى المدارس الثانوية بدراجاتها المختلفة ، لهذا كانت المدينة مقصداً لعدد كبير من

سكان القرة الذين يأتون من كافة أرجاء المركز للعمل فيها فكثير ممن يعمل بالمدينة يسكن خارجها في الإقليم الريفي لذا فإن هناك رحلة يومية للعمل تجعل من إقليم المدينة ما يسمى بمنطقة الرحلة اليومية ، سواء كانت العلاقة بين الريف والحضر أو بين الريف والريف المجاور ، فلا بد من دراسة ثلاثة أبعاد هي :

أ- تقييم درجات الثقل والأهمية بين طرفي العلاقة (الريف والحضر ، الريف والريف) وذلك من حيث الثقل الاقتصادي والسكاني والوظيفي ، وإبراز إمكانات التفاعل أو الأخذ والعطاء ، ويقتضى هذا تحليل المرافق الوظيفية في الريف ، ومدى كفايتها وتناسبها مع احتياجات سكانه ، والثقل الوظيفي للمدن ، ودرجة كفايته للإقليم التابع له .

ب- أنواع العلاقات القائمة بين هذين الطرفين ، فقد تكون هناك علاقات اقتصادية أهمها حركة الأيدي العاملة ، وتأثير الأسواق الأسبوعية وعلاقات التوزيع وتجارة العملة ، وأثر المدينة كمتجر وسوق تجزئة الريف ، وقد تكون هناك علاقات خدمية يدخل في نطاقها العلاقات الإدارية من حيث التبعية ، والمرافق الإدارية ، واختلاف أو اتفاق نطاقات نفوذها ، كما يدخل فيها العلاقات الثقافية المتعلقة بنفوذ المعاهد والمدارس بأنواعها ، والعلاقات الصحية والترفيهية وقد يتم تنظيم بعض تلك العلاقات من خلال النظم الرسمية للحكومة ، وعادة ما يعبر نمط توزيع المرافق الخدمية الأهلية عن القيمة الفعلية للمكان أكثر من تعبير التنظيم الرسمي لها .

ت- الطرق التي تمارس خلالها تلك العلاقات ، عادة ما تتمخض العلاقات عن حركات سكانية بين المناطق ، وذلك من خلال حركة التفاعل وتقوم الطرق والمواصلات بتيسير تلك التحركات السكانية ، وهي تمثل في الواقع المظهر الحي للعلاقات المكانية ، فالطرق من

العوامل التي تساعد على نمو القرى وزيادة حجمها ، فالنقل يمثل الارتباط العضوي بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وكذا يتيسر الانتقال .

ويرى **هاجيت** Haggett عند دراسة التفاعل المكاني لا بد أن يوضع في الاعتبار شبكة الطرق ووسائل النقل ، ولذلك ينبغي دراسة شبكة النقل بأنواعها بين طرفي العلاقة الريفية الحضرية ، وتقييم تلك الشبكة من حيث كفاءتها ، وكثافة المرور عليها ، ومدى خدمتها لسكان الإقليم ، وتيسيرها للعلاقات السكانية .

٨. ديناميكية العلاقات المكانية بين المدينة والمحلات العمرانية الريفية

العلاقة الديناميكية بين الريف والحضر تأخذ عدة اتجاهات ، وتعد العلاقة الاقتصادية أهمها حيث تفسر غالبًا كافة أنواع العلاقات الأخرى المتمثلة في العلاقات الإدارية والثقافية والسكانية ، تقوم المدينة لتؤدي عملاً ولكنها لا تقوم في فراغ وإنما وسط إقليم تأخذ منه وتعطيه فهي من الريف وله ، بالتالي فإن توسط المدينة لإقليمها أو اقترابها من ذلك قد يؤدي إلى سهولة اتصال القرى بها ، لذا يحسن بناءاً في هذا المجال الكشف عن مركزية ومجال جاذبية المدينة بالنسبة للمحلات العمرانية الريفية ، ثم توضيح صور العلاقات المكانية بينها ، وفيما يلي عرض لكل منها :

أ – مركزية المدينة بالنسبة للمحلات العمرانية الريفية

يقصد بالمركزية مدى توسط المدينة بالنسبة للمحلات العمرانية الريفية في الإقليم المحيط بها ، ، فكلما توسطت المدينة إقليمها ، كلما كان توزيع العمران حولها بصورة تمكن جميع المحلات من الاستفادة من الخدمات وتلبية احتياجاتها بسهولة الوصول إلى المدينة ، مما لا يشكل عبئاً اقتصادياً على السكان ، ويكون الوضع على خلاف ذلك كلما كان موقع المدينة متطرفاً عن بعض القرى التي تجد

صعوبة في الوصول إليها للاستفادة من خدماتها ، مما يدفع هذه القرى إلى الانجذاب والتعامل مع أي مدينة أخرى أكثر قرباً لها من خارج الإقليم ، وهنا تفقد هذه القرى الارتباط والولاء للمدينة الأم .

ولقياس المركزية الهندسية لموقع المدينة بالنسبة للمحلات العمرانية الريفية تم رسم مجموعة من النطاقات الدائرية حول المدينة والذي يوضح نطاقات جذب المدينة لقراها ، وبناء على هذه النطاقات تم تقسيم المحلات العمرانية الريفية حسب قوة جذب الحاضرة لها إلى الفئات التالية :

✓ **قرى تبعد عن المدينة بأقل من ٥كم**

وقد أدي قربها من المدينة وسهولة الوصول إليها وقلة تكاليف وسائل النقل علاوة على نقص كثير من الخدمات إلى احتكاكها المباشر بالمدينة .

✓ **قرى تبعد عن المدينة بمسافة (٥ – ١٠ كم)**

وتمثل هذه الفئة امتداد للفئة السابقة في سهولة وصولها واستفادتها من المدينة .

✓ **قرى تبعد عن المدينة بمسافة (١٠ – ١٥ كم)**

وتمثل بعض قرى هذه الفئة بداية الخروج عن البعد المثالي فهي تخضع لقانون الأسر الريفية بناء على ما ذكره **لوميس وبيجل** Loomis من أن معظم الأسر الريفية لا تستطيع الانتقال نحو المدينة للحصول على الخدمات الأساسية والضرورية لحياتها إلى أكثر من (١١ – ١٢,٥ كم) .

✓ **قرى تبعد عن المدينة بمسافة (١٥ – ٢٠ كم)**

وتمثل قرى هذه الفئة نهاية نفوذ المدينة الإداري لذا نجد صعوبة في الحصول على الخدمات من المدينة نظرًا لبعد المسافة ، ونتيجة لذلك أنشئت في بعض قرى هذه الفئة مقرات للوحدات المحلية كما هو الحال في قرية المحروسة والتي تقوم بخدمة سكانها وتوابعها ، فضلاً عن

القرى المجاورة لها ، أما بالنسبة للقري الرئيسة فهي تحصل على خدماتها من الوحدة المحلية (القرية الأم) القريبة منها .

ب – مجال جاذبية المدينة للمحلات العمرانية الريفية

يقصد بع معرفة مدى قدرة نفوذ المدينة على جذب أكبر عدد من المحلات العمرانية الريفية المجاورة لها ، وذلك من خلال مجموعة العلاقات القائمة بين المدينة وريفها وتكون المدينة فيها هي المصدر الأساسي لعطاء والتأثر وذلك ، لأن المدينة هي مركز للخدمات المركزية وبإمكانياتها تستطيع جب سكان المحلات العمرانية الريفية المجاورة لها .

وحتى تكون حساباتنا دقيقة وعلى أساس علمي فإنه من الضروري قياس مدة جاذبية المدينة لمحلاتها العمرانية الريفية ، باستخدام بعض الأساليب الكمية التي تحقق هذه العلاقة ومنها معادلة نقطة الانقطاع Breaking Point هي أحد الوسائل المتبعة لتحديد نقط الانقطاع بني القرية والمدينة ، وتقوم على معرفة المسافة بين القرية والمدينة من جانب ، ومعرفة الحجم السكاني لكل منهما من جانب أخر ، حيث يبدأ قياس نقط الانقطاع من القرية إلى المدينة ، معنى هذا أنه إذا تساوت المسافة بين قريتين والمدينة ونقص الرقم الدال على نقطة الانقطاع في إحداهما فإن ذلك يدل على زيادة جاذبية المدينة لها ، والعكس صحيح فإذا زاد الرقم الناتج معادلة نقطة الانقطاع دل ذلك على ضعف الجاذبية بين المدينة المحلات العمرانية الريفية .

ويمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية على أساس نقطة الانقطاع بينهما وبين المدينة وما يترتب على ذلك من درجة جاذبية المدينة لهذه القرى إلى الفئات التالية :

١ – قرى شديدة الجاذبية

وتشمل القري شديدة الجاذبية لوقوعها على الطرق المرصوفة مما أتاح فرصة الانتقال بسهولة إلى المدينة ، ولكن ضالة الحجم السكاني بها جعلتها شديدة الجاذبية للمدينة حيث يتناسب الحجم السكاني تناسباً عكسياً مع درجة جاذبية المدينة فكلما قل عدد السكان كلما زادت درجة جاذبية المدينة للمحلات العمرانية الريفية ، ومرد ذلك لقصر المسافة بينهما وبين المدينة ، حيث يؤدي قصر المسافة بين والقرى المجاورة إلى ازدياد حجم الاتصال ، ويتضح أثر شدة جاذبية قرى هذه الفئة بالمدينة في التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي للسكان ، فعلى الرغم من قلة المنشات الخدمية والإدارية بتلك القرى ، إلا أنه لوحظ ارتفاع نسبة العاملين بقطاع الخدمات من جملة العاملين لها ، وبذلك تمثل تلك القرى مصدراً للعمالة الوافدة إلى المدينة للعمل في الإدارات الحكومية المختلفة .

٢ – قرى متوسطة الجاذبية

وتعتبر قرى هذه الفئة أقل انجذاباً للمدينة من قرى الفئة السابقة ، وقد يرجع ذلك ليس لبعد المسافات فقط ، ولكن لوجود وحدات محلية في بعض قرى هذه الفئة ، مما يجعلها قادرة على إعالة نفسها بل حتى إعالة القرة المجاورة لها ، هذا فضلاً عن كبر الحجم السكاني بقرى هذه الفئة .

٣ – قرى ضعيفة الجاذبية

تعتبر هذه القرى أقل انجذاباً وأكثر استقلالية وذاتية عن المدينة لعدة أسباب منها :

- ✓ البعد المكاني ، حيث أنها تمثل أطراف المحلات العمرانية الريفية.

✓ حيث تتجمع الخدمات المركزية بتلك الوحدات المحلية ، بالإضافة لوجود المدارس الثانوية العامة والفنية.

✓ تتمتع قرى هذه الفئة بالأسواق الأسبوعية الريفية ، ويمتد نفوذه ليشمل معظم المحلات العمرانية الريفية والقرى المجاورة ، بالإضافة إلى سوق أسبوعي يعقد يوم الخميس .

✓ كبر الحجم السكاني لقرى هذه الفئة ويظهر تأثر ضعف جاذبية قرى هذه الفئة إلى المدينة واضحاً على النشاط الاقتصادي لسكان معظم المحلات العمرانية الريفية ، حيث اختفى تأثير المدينة إلى حد ما على هذا النشاط ، بينما قل نصيب الأنشطة والحرف المرتبطة بالمدينة .

٩. ديناميكية العلاقات المكانية بين المدينة وريفها

من الطبيعي أن تقوم مجموعة من العلاقات بين المدينة وبين المراكز العمرانية التابعة لها والمنتشرة في إقليمها ، حيث أن المدينة بصفة عامة هي مركز الإدارة والخدمات الأساسية التي يحتاج إليها سكان المناطق المجاورة مما يجعل للمدينة تأثيراً عميقاً ومتزايداً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم الذي يتبعها وتتخلص العلاقات المكانية بين القرى وحاضرة المركز في النقاط التالية :

أولاً : العلاقات الإدارية :

تعد الوظيفة الإدارية للمدينة من أقدم وظائفها ، فهي مركز الخدمات الرئيسة ، وتعد هذه العلاقة مقياسًا أساسيًا لبيان دور العلاقات الريفية الحضرية ، فوظيفة المدن الإدارية هي بالضرورة إقليمية لا محلية ، فالمدينة قاعدة لوحدة إدارية صغرت أو كبرت ، وهناك هيراركية كاملة من المؤسسات والمرافق الإدارية والهيئات والمحاكم تتوزع على المدن بحسب أهمية المدينة .

تبرز العلاقات الإدارية مدى تأكيد العلاقات الريفية والحضرية ، فالمدينة قاعدة لوحدة إدارية صغرت أو كبرت ، لذا فإن الإدارة

والإشراف على تأدية الخدمة الإدارية يصبح من واجبات المدينة باعتبارها مركزاً للخدمات الإدارية لكل القرى التابعة لها ، **وفيما يلي عرض لأهم العلاقات الإدارية الخدمية :**

١. **العلاقات القضائية :** يوجد بالمدينة عدد من المحاكم يتمثل في : المحكمة الكلية ، محكمة الاستئناف ، محكمة القضاء الإدارية ، المحكمة الإدارية التأديبية ، محكمة أمن الدولة ، محكمة الأحوال الشخصية ، وأخيراً المحكمة الابتدائية ، وتؤدي خدماتها لجميع القرى والمراكز المجاورة .

٢. **العلاقات الأمنية :** تضم مديرية الأمن ، وتقوم بالإشراف على الأمن بالمحافظة عامة ويتبعها مركز الشرطة ، ويضم مجموعة من نقاط الشرطة ، بالإضافة إلى مجموعة من نقاط العموديات.

٣. **مديرية الزراعة :** تقوم بالإشراف على الإدارات الزراعية ، ومنها الإدارة الزراعية وتشرف على الجمعيات الزراعية المنتشرة بالقرى .

٤. **مديرية الشئون الصحية :** تشرف على جميع الخدمات الصحية ، والإدارات الصحية ويتبعها الإدارة الصحية وهي المسئولة عن الإشراف على جميع الوحدات الصحية بالقرى وعيادات تنظيم الأسرة ، والعيادات المتنقلة ومقرها حاضرة المركز .

٥. **مديرية الشئون الاجتماعية :** تقوم بالإشراف على جميع إدارات الشئون الاجتماعية ، ومنها إدارة الشئون الاجتماعية ، والتي تشرف على الوحدات الاجتماعية الموزعة على القرى ، فضلاً عما ينبثق عنها من أنشطة مثل دور الحضانة ، وجمعيات تنمية المجتمع .... وغيرها .

٦. **الإدارة العامة للري والصرف :** تشرف على جميع مشاريع الري والصرف ، ومنها إدارة الري والصرف ، وتشرف على مشاريع الري والصرف المكشوف والمغطي وبصفة خاصة القرى الواقعة على جانبي نهر النيل ، تخضع في أعمال الري والصرف لإدارة الري ، بالإضافة إلى

مسئولية إدارة الري والصرف بالتعاون مع الإدارة الزراعية في تحديد مساحات المحاصيل لكل دورة زراعية ومن مسئوليتها أيضاً الإشراف على تطهير الترع والمصارف وحمايته.

٧. **مديرية الضرائب** : تشمل الضرائب العامة العقارية ، وتشرف على إدارات ، ومنها مأمورية الضرائب العقارية ، وتهتم بحصر الأراضي الزراعية في القرى والمدينة ، وأراضي الفضاء وتقدير وتحصيل ضرائبها حسب جدارتها الإنتاجية.

٨. **مجلس المدينة(الحكم المحلي)** : يقوم بالإشراف على جميع الوحدات المحلية القائمة بالقرى ، ومتابعة تطور مشروعات التنمية بالقرى .

٩. **مديرية الشباب والرياضة** : تشرف على الأندية الرياضية ويتبعها إدارة الشباب والرياضة ، وتشرف على الأندية الرياضية ومراكز الشباب المنتشرة بالقرى .

١٠. **مكتب المساحة** : يقوم بالمعاينة التي يطلبها الشهر العقاري للأراضي ، ورفعها من الطبيعة على خرائط تفصيلية .

١١. **مديرية التموين** : وتشرف على جميع إدارات التموين ، والتي تشرف على مكاتب التموين والجمعيات الاستهلاكية والمخابز ، ومستودعات الدقيق والبوتاجاز ، وتجار التموين والسواق في جميع القرى .

١٢. **مديرية الطرق والكباري** : وتشرف على إدارات الطرق والكباري ومنها إدارة للطرق والكباري ، ولا يوجد لها أفرع في القرى ، وهي مسئولة عن حماية الطرق والكباري وصيانتها .

١٣. **مديرية الطب البيطري** : وهي المسئولة عن الإشراف على الوحدات البيطرية ، ومنها إدارة الطب البيطري ، والتي تشرف على الوحدات البيطرية ، وتقديم الخدمات الطبية البيطرية للثروة الحيوانية بالقري .

١٤. **مديرية الثقافة** : وتتمثل في قصور الثقافة وتقام به المسرحيات والمعارض ، والحفلات والندوات الثقافية ، بالإضافة إلى مكتبة للإطلاع والبحث وقاعة محاضرات .

١٥. **البنوك** : وتشمل البنك الأهلي المصري ، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك ناصر الاجتماعي ، بنك فيصل الإسلامي ، بنك مصر ، وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالإضافة إلى بنك القرية الرئيسي والذي يرأس الفروع الموزعة على القرى ، وهي تقوم بخدمة سكان القرى الزراعيين بصرف مستلزمات الزراعة من أسمدة ومبيدات وقروض .

١٦. **مديرية التربية والتعليم** : وتقوم بالإشراف على الإدارات التعليمية ، ومنها المدارس الابتدائية ، الإعدادية ، الثانوي العام ، الثانوي الصناعي ، الثانوي الزراعي ، الثانوي التجاري.

ثانياً : العلاقات الاقتصادية

تمثل أحد صور العلاقات المكانية والتي يعني بها مجموعة العلاقات التي تنشأ نتيجة الوظيفة الاقتصادية للمدينة في إقليمها والتي تتمثل في كون المدينة سوقاً لتوزيع الخضر والفاكهة وإنها مركزاً لاستيعاب العمالة الريفية ، يعد الريف ظهير وإقليم المدينة حيث يعد المدينة بالغذاء ، فهي سوق استهلاكية غذائية ، ومن ثم تفرض نفوذها في توجيه الإنتاج الزراعي في الريف المحيط ، بل وفي دفعه وتشكيله وتحديد خصائصه ، فالاستهلاك هو أهم ضابط يحدده الإنتاج والتوزيع ، والمدينة هي منطقة نشاط متخصص هو بالضرورة ذو طابع اقتصادي وهي حلقة الوصل بين الاقتصاد الصناعي الحديث والاقتصاد الزراعي القديم ، والريف بالنسبة للمدينة هو منطقة المعيشة العامة ، ويظهر أثر العلاقات الاقتصادية فيما يأتي :

١. سوق المدينة المركزي :

المقصود بها السوق الأسبوعي الذي يعقد في المدن وهو أحد المقاييس الهامة لعلاقة المدينة بالريف ، وهو بؤرة النشاط الزراعي فإليه يتجه سكان الريف لشراء احتياجاتهم والعودة ، تعد الأسواق من أهم مظاهر العلاقات المكانية بين الريف والحضر ، إذ يعد السوق مكان محدد مكانياً وزمانياً يتم التعامل فيه بين البائع والمشترى من أجل المتاجرة في السلع والمنتجات الريفية أو الخدمات المتصلة بإنتاج واستهلاك تلك السلع ، وفي السوق تتم عمليات العرض والطلب من خلال أسعار السلع المعروضة والمواجهة بين المتعاملين ، ومنه يمكن أن نتبين نمطين هما :

أ- يعد سوق المدينة أحد الظواهر الاقتصادية التي تعمل على تقوية العلاقات المكانية بين المدينة و المحلات العمرانية الريفية ، وذلك من خلال جذبه لسكان القرى المجاورة ، ولا تخصص له منطقة محددة بسور كما هي العادة لانعقاد السوق ، وبهذا يعتبر السوق أول مظهر من مظاهر امتداد العلاقات الخارجية بصورة واضحة مع القرة المجاورة ، فالسوق يضعف الشعور بالعزلة ويقوي الانتماء للقرية الواحدة ، كما أن الريفي يتعرف على عددي من السلع مما يجعله يستفيد منها اقتصاديًا ، وإنما يحتل سوق المدينة الأسبوعي أحد شوارع المدينة الرئيسة ، والذي يمثل القلب التجاري للمدينة في نشأتها الأولى ثم امتد ذراعًا إلى الشرق مع النمو العمراني للمدينة ليشمل الشوارع الجانبية ، ولا تدخل الماشية والحيوانات فيما يتم تبادله بهذا السوق .

ب- يقتصر البيع السوق الأسبوعي على سلعة واحدة ، بل يتسم بعدم التخصص ، ويقول لومس Loomis أن معظم الأسر الريفية لا تنتقل نحو المركز التجاري إلى أبعد من ما بين (١١ – ١٢,٥كم) وذلك من أجل الحصول على الخدمات الأساسية كتجارة الخضراوات والفاكهة

والجبن والزبد وبعض الطيور الحية وكميات من الثوم والبصل والفلفل وغيرها ، وغالباً ما يجلس الباعة على عرباتهم الصغيرة أو على الأرض مفترشين بضائعهم أو عارضين لسلعهم ، وغالباً ما توجد المحلات التجارية علي جانبي الشارع الرئيسي والتي تباع فيها اللحوم والدواجن والأسماك المجمدة والطازجة م الأقمشة والخردوات والأحذية والبطاطين والصاغة ، ويعتمد السوق على منتجات أهل الريف من الإقليم المحيط والتي تتمثل في الطيور ومنتجات الألبان والخضراوات لطازجة والفاكهة والسماك والحبوب ، وفيه تتم عملية التبادل السلعي حيث يقوم الوافدون ببيع سلعهم وشراء السلع التي يحتاجون إليها .

٢. علاقة التبادل التجاري بين المدينة وإقليمها :

هي بلا شك من أوجه العلاقة الوظيفية بين المدينة وإقليمها الريفي ، وتعتمد المناطق الريفية على التجارة بالمدينة ، فالمدينة تقوم بثلاث وظائف تجارية رئيسية : دور المتجر أو سوق التجزئة ، حيث يتجه سكان القرى لاستكمال شراء احتياجاتهم من المدينة ، ثم دور سوق الماشية وتسويق المنتجات الحيوانية ، وأخيرًا دور تجارة الجملة حيث مكاتب الأعمال والمستودعات والمخازن ، فكما يرى **الكسندر** Alexander أن الوظيفة الاقتصادية للمدينة لا تعتمد على السكان المقيمين ، بل على المترددين الذين يمثلون جزءاً من وظيفتها

ويعد السوق حدثاً اجتماعياً إلى جانب أنه حدث اقتصادي في المقام الأول ، فوظيفة السوق هو التبادل التجاري ، وهو بالإضافة إلى ذلك مكان للترويح والترفيه ، ففي يوم السوق تنشط القرية والقرى المجاورة لها.

تتمثل في علاقات التوزيع وتجارة الجملة والتجزئة والتي تم في المدينة في مستويين :

- **الأول** : حكومي ويختص بعمليات توزيع الحصص التموينية للمحال التجارية من مختلف السلع عن طريق جمعيات تجارة الجملة الموجودة بالمدينة ، بالإضافة إلى الجمعيات الاستهلاكية .
- أما **المستوى الثاني** : فيتمثل في القطاع الخاص ، والذي يختص بتسويق منتجات الريف التي تتجمع من القرة المنتجة لها إلى المدينة ، و التي تتمثل في الخضر والفاكهة ، وإعادة توزيعها أو بيعها مرة أخرى عن طريق مزاد علني وتتم هذه العملية يومياً .
- هذا فضلاً عن ظهور بعض المحلات الحديثة والراقية والتي لا تتوفر بالقرى مثل محلات بيع الأحذية والملابس مع بعض الحرف الأخرى مما يترتب عليه تردد سكان القرى إلى المدينة لشراء احتياجاتهم منها رحلة العمل اليومية للمدينة .

٣. العلاقات الزراعية

كان لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية تبعاً لحاجات المدينة ، حيث نجد الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة مخصصة للإنتاج في السلع سريعة التلف كالخضروات والفاكهة والألبان ، فالمدينة تعتمد أساساً على ريفها في تموينها بالغذاء ، يتمثل تأثير المدن على الريف المجاور في مظهرين هما :

أ- توجيه الإنتاج الزراعي فالمدن تعد سوقاً استهلاكياً غذائياً يعتمد على الريف ، وخاصة المحاصيل الغذائية سريعة التلف حيث تحتل حقولها المزروعة النطاقات الأقرب إلى المدينة لسهولة تسويقها ، وهنا يظهر التخصص الزراعي بحسب المسافة من سوق المدينة ، ويلاحظ أن تكلفة النقل تقل كلما قلت المسافة مكان السلع والسوق ، خاصة السلع التي تطلب طازجة كالخضروات والألبان .

ب- جذب الأيدي العاملة الزراعية من الريف للعمل في المدينة حيث يغير كثير من العمال الزراعيين حرفتهم وينتقلون إلى المدينة للعمل بالخدمات والأعمال غير الزراعية ، مما سبب نقصاً في العمالة الزراعية من ناحية ، ويزيد من سكان وعبئ المدينة من ناحية أخرى .

٤. **العلاقات الصناعة**

تلعب المدينة غالباً دور المصنع لريفها ، خاصة تصنيع الخامات الريفية للاستهلاك المحلى والتصدير ، وفي كلتا الحالتين تلتزم الصناعة بأثر التوجيه للإقليم الريفي ، فالريف يزرع القطن ثم يقدمه إلى المدينة لتصنيعه ثم يباع مرة أخرى للريف في صورة منسوجات وسعر أعلى ، وكثيراً ما تحدد خدمات الريف وحاجاته نوعية الصناعة في المدينة ، كما أن هذه الصناعة في المدينة تستمد قواها العاملة من الريف .

ويبدو تأثير الصناعة واضحاً في تغيير النمط الحضري للمدينة بما تحتاجه من وسائل نقل تربط بين مناطق الخام والمصانع ومناطق الاستهلاك ، وبما تؤدي إليها من قيام وازدهار محطات النقل ، ونشوء موانى نهرية أو بحرية ، فهي باختصار تغير من ملامح للبيئة الحضرية للمدينة ، وهي غالباً ما تمتد سكنياً على حساب الأراضي الزراعية ، ومع وجود المصانع تبدأ عملية الهجرة بمعدلات عالية من الريف للعمل في مصانعها ، وما يلحق بها من خدمات وتجارة ، وتتحول المدينة المصنع إلى ما يشبه قطب مغناطيس منتظم على أساس مجالاته البيئية الريفية .

ثالثاً : العلاقات السكانية

يمكن أن نميز في هذه العلاقات السكانية بين حركتين من حركات السكان : الهجرة الريفية من الريف إلى المدينة من ناحية ، ورحلة العمل اليومية من ناحية أخرى .

١. الهجرة الريفية

لازالت هي الهجرة السائدة وترجه أسبابها إلى عوامل طرد من الريف يقابلها عوامل جذب من المدن .

يمكن تمييز نوعين رئيسيين يشكلان تيار الهجرة الريفية :

أ- الشباب اليافع الذي يهاجر في طلب العلم أو سعياً وراء فرص حياة أفضل في المدينة .

ب- هؤلاء الذين تضيق بهم ظروف الحياة القاسية في القرية من الفلاحين ، وهذا النوع من المهاجرين هو الغالب وهو الذي يشكل التيار الأساسي للهجرة الريفية .

وبالنسبة للنوع الأول من المهاجرين فهم يدخلون حياة المدينة عن طريقين :

- الأول عبر النظام التعليمي ، والثاني عبر الخدمة العسكرية ، ويؤثر التعليم على رغبة الشباب المتعلم في عدم العودة لحياة القرية ، والتمتع برفاهية المدينة ومكتسباتها الحضارية ، حيث أن التعليم العالي يفتح الباب أمام الشباب ذوى الأصول الريفية للاحتكاك المباشر بحياة المدينة ، ويشحذ تطلعاتهم لحياة أفضل .
- والباعث الثاني لعملية الهجرة الانتقائية لبعض أبناء الريف هو الخدمة العسكرية ، حيث يبدو أن الكثير من القرويين بعد انتهاء الخدمة العسكرية يؤثرون البقاء في المدينة على العودة إلى حياة الشظف في القرية .

أ- عوامل الطرد في الريف

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت علي زيادة معدلات الهجرة الريفية المغادرة من الريف منها :

❖ تقدم كفاءة الفن الصناعي ، مما يحرر فائضاً سكانياً من الريف ، فقد جاءت الصناعات الحديثة لتئد الصناعات الريفية .

❖ الآلات الحديثة التي تستخدم في الزراعة حالياً قد سلبت الريفي كثيراً من عمله الزراعي ، وهناك إفراط في السكان الريفيين مما ترتب عليه عوامل الفقر المادي .

❖ ضآلة حجم الملكية الزراعية وتناقص الإنتاج ، وانخفاض مستوى المعيشة ، أضف إلى ذلك مشكلة المساكن القديمة ورتابة الحياة الريفية .

❖ ارتفاع معدلات البطالة وقله فرص العمل بين الشباب بالريف .

ب- عوامل الجذب في المدن

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت علي زيادة معدلات الهجرة الريفية الوافدة إلي المدن منها :

❖ سهولة وسائل النقل التي تربط بين الريف والمدن .

❖ قصر المسافة بين الريف والمدينة و رصف الطرق التي تصلهما.

❖ رخص أسعار الأراضي في الريف مقارنة بالمدينة .

❖ الهدوء الذي يتميز به الريف عن المدن .

❖ ارتفاع مستوى الأجور والمعيشة ، وتوافر فرص العمل .

❖ توافر مظاهر التحضر ووسائل الترفيه والتقدم التكنولوجي والتحدث الاجتماعي .

❖ معدلات صرف السلع التموينية في المدينة تزيد عنها في الريف فالفرد الريفي يحصل على نصف مقررات الفرد في المدينة من التموين .

وبصفة عامة يلاحظ أن التيار الأساسي للهجرة الريفية في مصر تحدده بالدرجة الأولى عوامل الطرد التي تدفع بأعداد متزايدة من الفلاحين المصريين إلى الالتجاء إلى المدن هرباً من الظروف الاقتصادية المتردية في الريف ، وقد زاد من حده هذه الظاهرة الزيادة المستمرة في السكان نتيجة لزيادة عدد المواليد ، والانخفاض المستمر للوفيات ، والثبات النسبي ، مما أدي إلي تناقص للمساحات المزروعة .

وهـذا مـا يحـدث الآن في مصـر فـإن الهجـرة الريفيـة تـؤدي إلى نقـص العمالة وارتفاع أسعارها من ناحية ، ومن ناحية أخرى مشكلة البطالة وتضخم السكان ، وعدم كفاءة خدمات المدينة ووسائل النقل وأزمة الإسكان مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة التي تنتج عنها فقدان التوازن واتساع الهوة بين القرية والمدينة .

٢. رحلة العمل اليومية

هناك حركة يومية للسكان تتمثل في انتقال بعض من يعملون في المدينة إلى الريف المجاور للإقامة نظراً لتعذر إيجاد مساكن مناسبة ورخيصة في المدينة حيث مقر العمل ، وتبدو هذه العلاقة بوضوح في انتقال نسبة كبيرة من العاملين بمصانع كفر الدوار من الإسكندرية كل صباح إلى مقار عملهم في كفر الدوار والعودة في المساء ، ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة بين القاهرة من ناحية وبعض مراكز كل من محافظة القليوبية والمنوفية والجيزة والفيوم من ناحية أخرى .

٣. أمداد السكان في الإقليم بمطالبهم

أي توفير حاجة السكان بما يتناسب مع قدرتهم الشرائية ، فأعل الريف يفدون إلى المدينة لشراء احتياجاتهم ، فالريف يخضع لأشراف وتوجيه المدينة .

٤. تغير رؤوس الأموال في المدينة

حيث أن وجود المدينة في إقليم معين يؤدي إلى تغير الأساس الزراعي فيها ، وهذا التغير له آثار كبيرة على الاقتصاد الزراعي في البيئة.

رابعاً : العلاقات الصحية

تعتبر العلاقات الصحية من أهم العلاقات التي تقدمها المدينة لإقليمها الإداري ، لا ترقى العلاقات الصحية التي تربط القرى بعضها ببعض إلى مستوى العلاقات التي توجد بالمدينة ، وفي القرى الكبيرة توجد وحدة صحية ريفية أو مجموعة تخدم القرية والقرى المجاورة ،

وأيضاً بها صيدلية لا توجد في القرى الصغيرة وكلما توفرت هذه الخدمة وتحسنت بها كلما زاد ذلك من ثقل المدينة داخل إقليمها ويقوي من علاقات الترابط بين سكان الريف وحاضرتهم ، وتأخذ العلاقات المكانية الصحية بين القرى والمدينة شكلين أحدهما : حكومي ويتمثل في المستشفيات ، والآخر خاص ويتمثل في العيادات والمستشفيات الخاصة ، وفي الخدمات العلاجية الحكومية تقدم فيه الخدمات الطبية لأفراد الشعب ويعتمد في تمويله على الجهات الحكومية باعتبارها هذه الخدمات مطلبًا شعبياً أساسياً ، وفي هذا المجال نحو المدينة تضم العديد من الخدمات الصحية الحكومية ، التي تخدم السكان المقيمين بالمدينة وكذلك المناطق المجاورة لها .

خامساً : العاقات الاجتماعية

يبرز دور العلاقات الاجتماعية خصوصاً في المناطق الريفية الفقيرة مادياً وفكرياً وتعاني من الزيادة السكانية ، حيث تعمل الوحدات الاجتماعية على تنمية تلك المناطق من خلال التعرف على احتياجاتها والتعاون مع الأجهزة المحلية في حل مشاكلها ، ومن أهم الخدمات التي تقدمها الوحدات الاجتماعية : إشراك الشباب في تنمية المجتمع ، وخلق روح الانتماء والمشاركة في تشغيل وإدارة المشروعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق نشر الصناعات البيئية والمنزلية والعمل على تحسينها وتطويرها ، بالإضافة إلى صرف معاشات شهرية لفئات الأرامل والمطلقات والعوانس والأيتام ورعاية أسر المجندين وكبار السن والفقراء من الأسر المسجونين وحالات العجز البدني والعقلي وتدريب الحالات التي يمكن تدريبها من خلال التأهيل الاجتماعي ، بالإضافة إلى القيام بمشروعات توفر فرص عمل للأسر الفقيرة ومن هذه المشروعات توزيع الأغنام لتربيتها بقروض ميسرة والتدريب على الخياطة وكذلك شراء

الماكينات وتدريب الأفراد المتخلفين عن التعليم على أعمال مهنية وذلك من خلال التكوين المهني .

وقد بدأت فكرة مشروع المراكز الاجتماعية عندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٤١ المركز الاجتماعي الواحد بخدمة ١٥ ألف نسمة بقرية واحدة أو مجموعة قرى متجاورة ، وذلك لخدمة سكان الريف في كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية .

سادساً : العلاقات التعليمية

ظلت المدينة لفترة طويلة تمثل لإقليمها الريفي المدرسة والمعهد والجامعة عندما كان الريف محروماً من الخدمات ، أما الآن وبعد تقدم الحالة التعليمية فبدأت المركزية التعليمية للمدينة تقل وأصبح الريف يتمتع ببعض الخدمات التعليمية خاصة المراحل الأولى منها ، لذا فالمدارس الابتدائية أصبحت لا تقيم علاقات مكانية بين الريف والمدينة ، إذ أن كل القرى تحظي بمدارس ابتدائية ، ولذا نجد أن إقليم الخدمة الذي يستفيد من المدارس الابتدائية يقتصر على مكانها فقط ، وكذا الوضع بالنسبة لمدارس التعليم الإعدادي الذي انتشر في أغلب القرى ، لذلك نجد العلاقات التعليمية بين المدينة وريفها تكمن في المدارس أو المعاهد التي يقتصر وجودها في المدينة فقط أو تقل فرصة وجودها في معظم القرى ، وتقتصر هذه المداري على المرحلة الثانوية وخاصة الثانوي العام ، الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، الأزهري .

سابعاً : العلاقات المالية

وتعد هذه النوعية من العلاقات من أهم صور العلاقات المكانية بين القرى وبعضها البعض وتتمثل تلك العلاقة في المعاملة البنكية والمتمثلة في بنوك القرى والتي أنشئت بهدف تسهيل عملية التمويل الزراعي ، وتنظيم التعامل مع الفلاح من خلال صرف القروض ونشر الوعي المصرفي والادخاري والإنتاجي ، وهي بمثابة فروع لبنوك في القرى وأصبحت كل

مجموعة قرى متجاورة تابعة لبنك معين مندوبية في كل قرية تابعة له ، وذلك بهدف اختصار المسافة والزمن وتقريب الخدمة للمواطنين .

ثامناً : العلاقات الثقافية

تتمثل العلاقات الثقافية في المدارس والمعاهد الأزهرية والتي تتركز في القرى كبيرة الحجم السكاني وتخدم القرى المجاورة التي تكاد تكون معدومة من الخدمة التعليمية مثل العزب والكفور ، حيث تعنى المدينة بالنسبة للريف الجامعة ، والمعهد ، وهي المسرح ، ودور السينما ، والنادي ، والملاهي .

وتشير الدراسات إلى أن رواد هذه الخدمات من الريف يجمعون بينها وبين أغراض أخرى كالعمل ، أو الشراء أو قضاء الأعمال الإدارية في رحلة واحدة ، ويلاحظ أنه لكما ارتفعت درجة المؤسسة التعليمية كلما كان تركزها في المدينة أكبر .

توجد علاقات ثقافية متشابكة ومتعددة تربط القرى ببعضها البعض ، كما توجد علاقات أخرى قوية تربط القرى من جهة وتوابعها من جهة أخرى ، وتتمثل هذه العلاقات في مراكز الاستقطاب الخدمية حيث يلاحظ بصفة عامة أنه ليس بالضرورة أن تتوسط المدن إقليمها ، أي أن تأثيرها الحضاري لا يمتد إلى جميع أجزاء الإقليم بتساو ، وعلى ذلك فتأثير المدينة لا يشمل كافة القرى ، ولذلك يتيح لبعض القرى أن تنمو لتصبح نواة لبعض الخدمات لا لخدمتها فقطع و أنما تستقطب في خدماتها القرى الأخرى الصغيرة " قانون الأسر الريفية ".

وهذه القرية النواة تكون عادة كبيرة الحجم السكاني ، لذا فتكون متعددة الخدمات مثل وجود جمعية زراعية ، وحدة محلية ، وحدة بيطرية .

تاسعاً : الخدمات الزراعية

تشمل الخدمات الزراعية مجموعة العلاقات المكانية تتمثل في :

أ- الجمعيات الزراعية التي تعد من أهم الخدمات الاقتصادية بالقطاع الريفي ، حيث تقوم بدور الإشراف الفعلي على الأراضي الزراعية من خلال تنظيم الحيازة والدورة الزراعية والتركيب المحصولي وصرف مستلزمات الإنتاج ، هذا وقد أنشئت الوحدات الزراعية بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤ المسمي بقانون الإصلاح الريفي ، ونص على أن تنشأ الوحدات الزراعية في دائرة مساحتها حوالي ١٥,٠٠٠ فدانًا وأن تعمل على النهوض بالريف ورفع مستوى الإنتاج وتنويعه ، وتخضع الجمعيات الزراعية لإشراف الدولة ورعايتها هي تضم كل أصحاب الحيازات في القرى كأعضاء بها ، وقد حدد قانون الإصلاح الزراعي أعباء الجمعيات الزراعي في :

- ❖ مد الزراع بما يلزمهم من عملية الزراعة كالبذور والسماد والآلات الزراعية .
- ❖ تنظيم زراعة الأرض واستغلالها ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .
- ❖ تسويق الإنتاج وإقامة مشروعات صغيرة تختص بالعمليات الزراعية .
- ❖ تحصيل ثمن الأرض بالنسبة لقرة الاستصلاح طبقاً لقيمة القرض الذي حددته الدولة .

ب- من دراسة توزيع الجمعيات الزراعية يتبين أنها تتوزع في كل القرى ، وتقوم بتقديم خدماتها لكل القرى والتوابع ، وغالباً ما يكون مقر الجمعية الزراعية في الكتلة السكنية الرئيسية للقرية الأم مستفيدة من موقعها المركزي ، حيث يسهل الوصول إليها لكافة المزارعين.

عاشراً : الخدمات البيطرية

تقوم الوحدات البيطرية بدور وقاية وعلاج الثروة الحيوانية ، وتنحصر أهم الخدمات التي تقدم من خلال وحداتها في :

- الوقاية البيطرية ومقاومة الأمراض الوبائية والمعدية ، وذلك من خلال حملات التحصين الشاملة والإجبارية للمواشي والدواجن .
- تقديم الخدمات العلاجية لأمراض العقم وأعمال التلقيح الصناعي .
- مراقبة أعمال المجازر والكشف الطبي على لحوم الذبائح لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي .
- التأمين على الماشية ويتمثل في توفير الرعاية الصحية والوقائية المجانية والمواشي المؤمن عليها ويصرف التعويضات لأصحاب النافق منها

١٠. أثر العلاقات المكانية على استخدام الأرض

للعلاقات المكانية تأثيرات مباشرة على استخدام الأرض ، وتتمثل هذه الآثار في ثلاثة أشكال رئيسة هي :

١. الآثار المباشرة للعلاقات المكانية على استخدام الأرض الريفية

وهي بدورها تنقسم إلى شكلين هما :

أ- الآثار المباشرة للعلاقات المكانية على نمط الاستخدام الزراعي

ويمكن توضيحها في المناطق القريبة من المدن والتي تزرع بالمحاصيل الغذائية سريعة التلف كالخضروات ، وبذلك تكون قريبة من أسواق الاستهلاك ، مما يمكن من تصريفها بسرعة وسهولة ، إلى جانب انخفاض تكلفة النقل .

ب- الآثار المباشرة للعلاقات المكانية على نمط الاستخدام غير الزراعي

وتتمثل الآثار المباشرة للعلاقات المكانية على نمط الاستخدام غير الزراعي في الأتي :

❖ **المناطق السكنية** : وقد تأثرت تأثرًا كاملاً بالعلاقات المكانية حيث تتفاوت أحجامها ، وكذلك درجة تركزها أو تبعثرها مع القرب أو البعد عن المدينة ، كما أن المراكز السكنية الريفية القريبة من المدن قد تأثرت بشكل واضح بما أدخل على السكن من تطورات سواء فيما يتعلق بطراز المباني ، أو المواد المستخدمة فيه ، وكذلك تخطيطها ، فالمباني الريفية القريبة من المدن الريفية البعيدة فتبنى بالطوب اللبن وبالطريق التقليدية القديمة .

❖ **الطرق** : يلاحظ أن المناطق التي تزيد فيها الكثافات السكانية تزيد فيها كثافة الطرق وشبكة النقل ، وتوجد في المدن والمناطق التي حولها ، يضاف إلى ذلك الآثار المباشرة للعلاقات المكانية على استخدام الأرض تغير الحدود الإدارية للمراكز العمرانية .

٢. الآثار غير المباشرة للعلاقات المكانية على استخدام الأرض الريفية

وتتمثل في تأثيرها على السكان وأشكال حيازة الأرض ، وارتباطها بقيمتها الإيجازية واستخدام الحيوان في الملكيات القزمية ، واستخدام الميكنة في الملكيات كبيرة الحجم حيث يقل استخدام الحيوان وتسود الميكنة .

٣. تأثير العلاقات المكانية علي أنماط استخدامات الأرض الريفية .

على الرغم من صعوبة تبين أنماط استخدام الأرض في المحلات العمرانية الريفية وعدم الاهتمام بدراستها من جانب الجغرافيين الذين تناولوا دراسة هذه المستوطنات البشرية ، فإنه يمكن أن نشير إلى عوامل أربعة تؤثر في استخدام الأرض في المحلات العمرانية الريفية هي : الموضع – الموقع – التكوين الاجتماعي للسكان وتراثهم الحضاري ، ثم الحرفة .

أ- فمن الملاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين الحرفة التي يمارسها أغلبية السكان ، خاصة الزراعية ، وبين تركيب المحلات العمرانية

الريفية ، ولا تنتهي هذه العلاقة بسرعة وسهولة إذا تغيرت الحرفة ، فرغم إن بعضها قد تغيرت وظيفتها الأساسية إلا أن أنماط التركيب الداخلي تبقى قائمة .

ب- وللموقع الجغرافي تأثيره أيضاً على التركيب الداخلي للمحلات العمرانية الريفية وعلى توزيع المناطق الوظيفية بها ، ومن ذلك أثر الطريق الهام الذي يمر بالقرية ، فوجود مثل هذا الطريق في قرية ما يؤدي إلى ظهور منطقة وظيفية متميزة تشرف عليه تكون وظيفتها خدمة ركاب الطريق والسيارات التي تمر عليه وتتركز هذه المنطقة الخاصة على طول الطريق وعند مدخل أو مخرج القرية ، مثل محطات النقل الجماعي ، واستراحات الركاب ، ومحلات إصلاح السيارات ، أو محطات البنزين ، والمقاهي ، والمطاعم ، ومحلات تجارة التجزئة والبقالة التي تتدافع وتتزاحم لوقوع على الطريق مباشرة لتكون في متناول المسافرين والعابرين مباشرة دون أن تتعمق في داخلها .

ت- أما موضع المحلات العمرانية الريفية فله تأثيره أيضاً على تركيبها الداخلي ، ويظهر هذا التأثير في القرى التي تتعرض أراضيها لغمر السيول أو فيضان الأنهار التي تمر بجوارها أو تخترقها ، مما يدفع بالمساكن إلى اعتلاء الأماكن المرتفعة البعيدة عن المجرى المائي على الجانين لتجنب الأخطار التي تنجم من غمر المياه لأراضيها ، وفي مثل هذه المحلات العمرانية الريفية تكون بؤرة المستوطنة ومركزها الأوسط ليس هو النقطة الوسطى لأراضيها وإنما هي الواجهة التي تشرف على الطريق الرئيسي ، بينما توجد الحلقات أو القطاعات الوسطى بعيدًا عن الطريق في داخل القرية ، تتلوها النطاقات الأخرى ، وهكذا يصبح النمو العمراني لهذه المحلات العمرانية الريفية هو النمو الشريطي وليس النمو الحلقي كباقي المحلات العمرانية الأخرى .

ث- وللتكوين الاجتماعي للسكان وتراثهم الحضاري أثره الواضح في تخطيط الأرض وفي تنظيم المساكن ومباني الخدمات الأخرى والملحقة ، ويظهر ذلك بوضوح في دراسة التركيب القبلي للسكان ، وفي بعض المحلات العمرانية الريفية وأثره في تباعد الحارات أي الأحياء السكنية في القرية عن بعضها ، كما يظهر في أسماء هذه الأحياء ، ففي بعض القرى تتباعد الحارات عن بعضها بمسافات كبيرة تتراوح بين نصف كيلو متر إلى كيلو مترين أحياناً بقصد تحقيق الخصوصية ورغبة كل جماعة أو عشيرة أو قبيلة من سكان المحلات العمرانية الريفية في توفير الحرية لمساكنها وسكانها ، كما أن بعض القرى تشتمل على أكثر من حارة أوحياً تسمى بأسماء قبلية ، مثلما هو الحال في قرى ثول وكلية والقضيمة ومستورة والأبواء بإمارة رابغ بالسعودية ، ويظهر ذلك التأثير بقوة في القرى صغيرة أو متوسطة الحجم بينما لا يظهر بوضوح في القرى الكبيرة الحجم بسبب اختلاط السكان.

لا يقتصر أن النمو العمراني في الريف المحيط بالمدينة على الهجرة السكانية من خارج المدينة اليها وإنما يعود أيضاً إلى حركة سكان المدينة من الداخل إلى الخارج ، لهذا فإن هذه الحركة السكانية تضبطها عوامل جذب تتحكم في رغبة سكان الريف ولظروف اقتصادية واجتماعية في العيش بالقرب من المدينة في المناطق الواقعة حولها مع تمتعهم في الوقت نفسه بشروط الحياة الريفية وعوامل طرد تدفع سكان المدن للحياة في المناطق المحيطة بالمدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية أيضاً .

كما أن هناك الكثير من العوامل الجغرافية التي تجذب السكان الريفيين للحياة والعمل في مناطق الحافات الحضرية الريفية المحيطة بالمدينة لما تمتاز به هذه المناطق من مزايا حضرية ريفية في أن واحد ،فلا هي ريف صرف ولاهي حضر صرف ، إذ تختلط فيها استخدامات الأرض الحضرية والريفية اختلاطاً كبيراً فالاستخدامات الريفية تشمل : الحقول والبساتين مزارع الخضروات و تربية الدواجن واللحوم .